

بيان بالامراض السارية في الحيوانات  
( تابع لما قبله في العدد ١٤٦ )

ملاحظات	المقاومة	عدد الاصابات	المرض
	كفرين	٣٣ ماعز	مرض الظم والقدم
		٤ بقر	- - -
		٩ عجل	- - -
		١٥٠ خاروف	- - -
		٨٠ ماعز	- - -
	كنير	٢٥ خاروف	- - -
		٢٠ ماعز	- - -
	ارارا	١٠ بقر	- - -
		٦ ثور	- - -
		٤ عجل	- - -
	كفر حارا	٦ بقر	- - -
		١٣ ثور	- - -
		٢٠ عجل	- - -
		٣٥ خاروف	- - -
		٤٠ ماعز	- - -
	عمل شوف	٥ خاروف	- - -
اتلف	بالا	١ عجل	- - -
موزل	جينا جينه	٥ خاروف	- - -
		٢٠ ماعز	- - -
		٥٠ بقر	- - -
		٢٥ عجل	- - -
		١٠ ثور	- - -
	تل الشبام	١٠ بقر	- - -
		٥ عجل	- - -
		٥ ثور	- - -
	بيت دافان	١٠٠ مواشي	- - -
اتلف	بالا	١ حصان	مرض القدد
	مدينة حيفا	١	- - -

كل ما يتعلق بجزيرة الجريدة برامح بشأنه  
مدير سياسة الجزيرة

يؤخذ من اعلانات الحاكم ودوائر الاجراء والتعليق  
والاوامر الرسمية خمسون قرشا سوريا بصورة  
ملغوة ولشلت عن كل سطر من الاعلانات  
الاهلية والتجارية



تاريخ نشأتها  
سنة ١٣٣٧ هجرية  
١٩١٩ ميلادية  
بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشا سوريا في الحاضرة  
و ٧٥ قرشا داخل البلاد السورية وما لا قرش خارجها  
ثمن النسخة الجريدة في الحاضرة  
قرش سوري

دمشق : الاثنين ٩ ذي الحجة سنة ١٣٣٨ نصر مرعي في الاسبوع و ٣٣ اغسطس سنة ١٩٢٠

### الغرامة الحربية

قرئت في مجلس الوزراء تذكرة وزير المالية المؤرخة في ١٤ اغسطس سنة ١٩٢٠ رقم ١٥٠٨ ومفادها ان المندوب السامي للجمهورية  
الفرنسية في الشرق الادنى فرض على سكان المنطقة الشرقية مبلغ مائتي الف دينار باسم غرامة حرية لاجل التوزيع على المنكوبين وقد  
بشرهم بها بشكل السلفة على ان ترد المبالغ الى دافعيها عندما تجتمع بصورة عادلة وان الوزير المشار اليه اعد اسلوبا يجمعها من الاهالي  
وان معدل واردات الضرائب التي يقترح الضم عليها كما يأتي :

دينار عدد	مقدار الضم عدد	دينار عدد
١٢٠٠٠٠	١٠٠٦ ٢٠	٦٠٠٠٠٠
٣٠٠٠٠	١٠٠٦ ١٠	٣٠٠٠٠٠
٣٠٠٠٠	١٠٠٦ ٥٠	٣٠٠٠٠٠
٣٠٠٠٠	١٠٠٦ ٥٠	٣٠٠٠٠٠
٢١٠٠٠٠		
٦٠٠٠٠		
١٥٠٠٠٠		
٢٠٠٠٠٠		

يخرج ما يمكن تأخره من البقايا

ما يمكن تحصيله واسترداده من المجرمين او قابضي الاموال بدون حق

ولدى المذاكرة تقرر ما يأتي : ١ - يضم على ضريبة التمتع الاصلية مئة في المئة - ٢ - يضم على رسوم الاغنام خمسون في المئة - ٣ - يضم  
على ضريبة الاملاك والاراضي خمسون في المئة - ٤ - يضم على تحقيقات الاعشار عشرون في المئة - ٥ - الضمان المذكورة في المواد السابقة  
تجوز مرة واحدة في الحال باسم ضريبة الغرامة الحربية وترصد لتسديد مبلغ المائتي الف دينار المضروبة على المنطقة الشرقية لئلا يفتقد  
العامة لجيوش الدولة المنتدبة لاجل التعويض على المنكوبين - ٦ - المبالغ التي اقترضاها الحكومة من بعض الافراد لاجل الغرامة المذكورة  
توزل لامصاها من حاصلات هذه الضمان - ٧ - تسترد من الاشخاص الاموال التي اخذوها من اموال الامة بدون وجه مشروع وترصد  
لرؤاء الضمان المذكورة - ٨ - يحصل من اموال المجرمين ما يحكم به عليهم لقاء ضمن الضرر الذي احدثوه باعمال العصايات وكان سببا لترح  
هذه الغرامة على ابناء المنطقة الشرقية ويرصد ما يحصل من ذلك لوفاء هذه الذرمة - ٩ - الذي يتأخر عن دفع ما يترتب عليه بموجب  
هذا القرار يحبس الى حين التسديد ويحصل منه المبلغ المطلوب تحصيله وفقا لقانون تحصيل الاموال الاميرية - ١٠ - وزير الداخلية والمالية  
مكلفان باقتاد احكام هذا القرار المعمول به من تاريخ نشره في ١ ذي الحجة سنة ١٣٣٨ و ١٦ اغسطس سنة ١٩٢٠ (مئة الوزارة)

هكذا منه الاصل

الاحتفال والتبريك بعيد الاضحى

- ١ - يؤدي صلاة العيد دولة رئيس الوزارة ويرافقه الوزراء وكبار رجال الحكومة في الجامع الاموي الكبير .
- ٢ - تصطف قبل صلاة العيد الجنود انظامية وجنود الترك والشرطة والموسيقى امام الجامع من جهة سوق السعادة .
- ٣ - بعد صلاة العيد في الساعة السابعة والذقيقة عشرين زواجة حتى الساعة التاسعة وعشر دقائق يقبل رئيس الوزارة التبريكات في دار الحكومة على الوجه الآتي :
- دقيقة ساعة
- ٤ - ٢٠ - ٧ الوزراء ورئيس البعثة والامشرون
- ٥ - ٣٠ - ٧ مدير البلدية - القاضي - نقب الاشراف وانذاه
- ٦ - ٤٠ - ٧ الرؤساء الزوحيون
- ٧ - ٥٠ - ٧ الاسراء العسكريين
- ٨ - ٠٠ - ٨ رئيس البلدية واعضاؤها
- ٩ - ١٠ - ٨ المستشارون الوطنيون - المستيريون العامون - رؤساء الدوائر والدواوين والمفتشون
- ١٠ - ٢٠ - ٨ رئيس الشورى الثاني والاعضاء المحترمون
- ١١ - ٣٠ - ٨ رئيس محكمة التمييز - اعضاءها - رئيس الاستئناف - مديرو الاستئناف العام مع الاعضاء - الحكماء المنفردون
- ١٢ - ٤٠ - ٨ متصرف المركز مع رؤساء دوائر المتصرفية وغرفة التجارة واعضاء مجلس ادارة الاله وبقية المجالس الرسمية
- ١٣ - ٥٠ - ٨ الاعيان - التجار - مديرو السكك الحديدية وغيرها من المؤسسات الصناعية والشركات الكبرى والصغاريون
- ١٤ - ٠٠ - ٩ مفوض الحكومة لدى الشركات - مديرو الرزي والترامواي والاصراف
- ١٥ - ١٠ - ٩ معتمدو البول وقائد واصراء جيش الشرق
- ١٦ - لا يرسل دعوة لاحد ما اذ ان هذا الاعلان يعتبر دعوة رسمية للجميع
- ١٧ - مأمورو القشريات كصفين بقبول وفود المهنيين في غرف الانتظار واعلام كل منهم عن حلول معاد التبريك

## الموظفون والرسوم

قرئت تذكرة مدير السجل ومفادها ان  
القيادة العامة للجيوس البريطانية كانت  
اصدرت ائسراً بالقاء الفترات ١٨١٤، ١٨٣٥،  
١٠١، ١٠٢ المدرجة في المادة التاسعة من  
قانون الطوابيع لرفع ما احتوت عليه من  
الرسوم الاجبارية عن طائق المواطنين وقد  
تبليغ ذلك للدوائر المركزية والمحطات بموجب  
قرار مجلس الشورى المؤرخ في ٢١ نيسان  
سنة ١٩٢٠ رقم ٥٨٤ وان المدير الموما اليه  
يستفسر عما اذا كان يجب الاستقرار على  
العمل باحكام ذلك الاستثناء ام لا ؟ ولدى  
المذاكرة تقرر لزوم العمل باحكام القرار  
الصادر من مجلس الشورى بتاريخ ٢١ نيسان  
سنة ١٩١٩ رقم ٥٨٤ لما في ذلك من تخفيف  
اعباء الرسوم عن طائق المواطنين  
في ١ ذي الحجة سنة ١٣٣٨ و ١٦  
اغسطس سنة ١٩٢٠  
علاء الدين  
رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية  
عبد الرحمن رئيس مجلس الشورى  
محمد عطا وزير الداخلية  
محمد جميل الاشقي - الحزبية  
لارس الخوري - المالية  
محمد جلال - الصنعية  
يديم المويد - المعارف  
وسف الحكيم وزير التجارة والزراعة والثالثة  
\*\*\*  
ما اتلته السيل  
جاء في بريقة من قائم مقام دوما انه

بين من تقرير هيئة الكشف انه انقلب بالماية  
لثلاثة وثلاثون من محصولات جنوب قرية  
ثلاثين بالماية خمسة وعشرون من محصول  
الكرم في القرية المذكورة واتلف بالماية ثمانون  
من كرم قرية صيدنايا وبالماية خمسة وعشرون  
من تين القرية المذكورة اما الاعلال فلم تصب  
بأذى وتألف ستون من محصولات جنوب  
قرية العرة وبالماية اربعون من محصول الكرم  
في القرية المذكورة اما الزيتون فلم يصب بأذى

## مقاله سوریة

ورد على المطبوعات من المدير العام  
البرق والبريد انه بلغت قيمة الطابع البريدي  
التي باستعمل يوم اعلان استقلال سورية خمسة  
مئتا ثمانية واثنيون ليرة فقط على ابتاعها عظيم وهي  
تباع في صندوق البرق والبريد المركزي  
في ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٠

في ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٠

\*\*\*

الرسوم الجمركية

جاءنا من مدير مالية الشام انه تقرر توسيع معاملات الجمرک في العصمة لذلك سيؤخذ هذا الآن رسم جمرکي بنسبة واحد في المائة عن البضائع الصادرة من الشام الى البليار المصرية والبلاد الاجنبية. واه كانت بواسطة القطار او القوافل وبنسبة احدى عشر في المائة عن البضائع والاشياء الواردة من تلك الجهات فاما اذا لم يبرز اصحابها وزافا جمرکي مفضلة تخوي على مفاديرها واجناسها واعلمارها مع سند القبول المتضمن تأدية رسوم الجمرکي في النطقة الجنوبية لذلك

ينبغي على التجار مراجعة دائرة الجمرك عند  
إصدار ورود بضائعهم مستحقيين الوثائق  
اللازمة هذا وقد اتفق المحافظون من قبل  
إدارة الجمرك في الأماكن المنقضية لتأمين  
استيفاء رسم الجمرك وإجراء مايلزم بحق  
الضرائب المهربة

رواتب الارامل والمفّعين والايّام  
 تقرر اعطاء الرواتب عن شه اغستوس  
 سنة ١٢٠ للمفّاعدين الملكية والدمكرية من  
 صندوق المال وللايّام والارامل العسكرية.  
 من فرع جباية سوق ساروجو وللايّام والارامل  
 الملكية والعلمية والوقت من فرع جباية العبارة  
 وللارشاف والمجاهدين والشهداء وبذل  
 الاملاك ومقابل الوظيفة من فرع جباية  
 الشاعور قمل اصحاب الرواتب المذكورة  
 صراجعة صندوق مال المركز والقرور المزم  
 عنها اعتبارا من يوم الاحد المصادف لتاريخ  
 ٢٢ اغتوس سنة ١٢٠ لاجل قبض وانهم  
 بطرف ستة ايام تتبدى من التاريخ المذكور  
 ومن يتأخر عن قبض راتبه في المدة المعبنة  
 يؤجل اعطائه لاشهر الآتي

\*.\*.

قرارات محكمة التمييز

قراز شرعی

1915.

قرئ هذا الأعلام الشرعي الصادر من  
الحكمة الشرعية بعبدة حلب المورخ في ٦  
ربيع سنة ١٣٣٦ المرفوع للحكمة التبيين  
المروية بكتاب من فاضل حلب ليدقق

تيراً ببناء عليّ، استدعاء المحكوم عليه فيسه  
الآتي الذكر المبلغ إليه في ١٠ ذي القعدة  
سنة ٢٢٧ فإذ هو بضمن انو كل احد بن  
صالح آغا لا يري ادعي عليّ وكلي الحاج  
صالح اندلس ورافت افندي المحلي وخليل  
بك بن الحاج حـ بن بك ابراهيم بانا ابن جد  
موكله الاعلى الحاج عبد الله ر آغا لا يري  
كان قـ وقف عقاراته المملوكة بحلب عليّ  
فيحله ابراهيم آغا عليّ ان يكون هو التولي  
وتعود التولية بعده الى اخيه عبد الوهاب علي  
ابن الرفعة وتعود بعده لاشيه حسين آغا  
واذا مات تعود ارشد الفاروق محمد وجد  
من اولادهم المذكور ثم عليّ اولادهم واولاد  
اولادهم كذلك طبقه بسد طبقه فذا انقرضوا فلي  
الاناث لا وولادهم من سلبان ثم عليّ اولادهم  
ثم عليّ اولاد اولادهم طبقه بسد طبقه فاذا  
انقرضوا فلرأي الحاكم انشرعي بحلب وذلك  
بوجوب كتاب الوقف المخرج من سجله المفظوظ  
بالهكمة المشار اليها الموضح في محرم الحرام  
سنة ١٢٦٦ وان التولية المذكورة آلت بحسب  
الشرط الموكلة لانه من اولاد المذكور من  
خزيرة الواقف وذكر نسبه اليه وانه ارشد  
الموجودين منهم وذكر من الموكلين المدي  
يمازسون موكلة بالتولية بشتر حق وطلب  
منهم من ذلك فاجاب وكيل المدي عليهم  
ان التولية حق موكلهم لانهم ذكر من  
خزيرة الواقف وذكر انهم اليه من جهة  
الاناث وانهم جميعاً ارشد من غيرهم وتمازرون  
في الرشد وذكر من المدعيين شخصين من  
اهل طبقهم وانهم اولي بها من موكل المدي

July 15/54



من دعواه . وقرى استدعاء التمييز السابق  
الذكر الورع في ٦ محرم الحرام سنة ١٣٣٨  
والمقدم في ١ تشرين اول سنة ١٩١٩ الموافق  
في ٦ محرم سنة ١٣٣٨ ضمن المدة القانونية  
وهو عبارة عن طلب نقض الحكم لمخالفته  
للحكم الشرعي كما يظهر من فتوى مفتي دمشق  
للمرسلة ٨٠٠ وبصها لفظ المذكور في  
شروط الواقف قيد المضاف على ما اتي به  
الاكثرين واضمير المضاف اليه في البطن  
الثاني عائد على اولاده الثلاث المذكور نصاً  
فيجري فيه الذكر في التضامين في بقية  
الباطون كما لا يخفى اذا علم ذلك فتولية لاحد  
الرعي المذكور بعد البات ارشده بالوجه  
الشرعي لانه سابه الى الواف بمحض الذكر  
والحال ما ذكر كذا في التتبع وغيره والله  
سبحانه وتعالى اعلم على فرض شمول التولية  
لاولاد الاناث كما ذكر فلم يستند القاضي  
في توجيهها للمحكوم له الى ثبوت شرعي ولدى  
التدقيق والمذاكرة بالاسباب تبين اولاً ان  
مقتضى شرط الواف المذكور في صورة  
الرقبية المرسله مع اوراق هذه الدعوى ينطبق  
على ما اتي به مفتي دمشق الشام من حصل  
التولية حق الذكر من اولاد الظهور دون  
الذكر من اولاد الباطون من ذرية الواقف  
فلم يعلم وجه عدول القاضي عن ذلك ثانياً  
بني القاضي توجيه ثاني التولية على ان الحاج  
صالح شريك في الثلث توفيقاً لحكم نظام  
التوجيهات مستنداً الى هذا على الحجة المحكية  
في الاعلام ولم يتجنى ذلك لان هذه الحجة  
التي ذكرها فيه جللت ووقفت انما لتبطل

توجيه توليه وقف مؤرخ في سنة ١١٨٥  
وقار يخ الوقف المبحوث عن توليته في هذا  
سنة ١١٦٦ وقد صرح القاضي في جوابه  
عن استفسار محكمة التمييز العربية منه عنها  
بعدم وجود حجة أخرى بيد المحكوم له وعليه  
فرض توجيه ثلث تولية الوقف المتنازع في  
تولية المؤرخ في سنة ١١٦٦ من قبل هيئة  
مجلس توجيه الجهات على أحد المدعى عليهم  
الحاج صالح فان هذا لا يطل شرط الوقف  
القائل بمصر التولية الوقف المذكور بالذكر  
من اولاد الظهور لذلك اتفقت الآراء له  
جاءى الثانية سنة ١٣٣٨ وفي ٢٤ شباط  
سنة ١٩٢٠ عملاً بالادتين ١٨٣٩ من المحلة  
و ٢٤٤ من اصول المحاكمات المحققة على  
نقض واعادته لمحله لتبليغ ذلك للطرفين واجراء  
الايجاب الشرعي فيه

\*\*\*

قرار حقوقي رقم ١١٣

بعد ان علم من التدقيق ان طلب التمييز  
المقدم من محمود بن سالم هبط بتاريخ ١١  
شباط سنة ١٩١٩ واقع في مدته القانونية  
وانفق الرأي على النظر فيه دقت الفترة  
الحكمية المبيها المؤرخة في ١٣ شباط سنة  
١٩١٩ الصادرة من الحاكم المفرد في قضاء  
اداب وما نرفع عنها من الاوراق فوجد  
ان محمود بن سالم هبط قد اغترض على الحكم  
النيابي الصادر من المحكمة الصلحية بلادم  
تأويلته الى ما تبين من اجد بطل مبلغ خمسين  
ريالاً جديداً مربوطاً ببسته مؤرخ في ٢٨  
نيسان سنة ٩٢٠ في المحاكمة الاعتراضية

بعد ان علم من التدقيق ان طلب التمهيد  
التقدم من محمود بن سالم هبطه بتاريخ ١١  
شباط سنة ١٩١٩ واقع في مدته القانونية  
وانفق الرأي على النظر فيه دقت الفترة  
الحكمة المبيها المورخة في ١٣ شباط سنة  
١٩١٩ الصادرة من الحاكم المفرد في قضاء  
اداب وما نرفع عنها من الاوراق فوجد  
ان محمود بن سالم هبطه قد اغترض على الحكم  
التيالي الصادر من المحكمة الصلحية بلزم  
تأويله الى ماثير بن احمد بطل مبلغ خمسين  
ريالا محمداً سر بوطاً بئسند مورخ في ٢٨  
نيسان سنة ١٩٢٠ في المحكمة الاعتراضية

الواجبة انكر المدعي عليه خط السند والحال  
الاربع به فطلب المدعي تطبيق الخط والحال  
فقررت المحكمة اجراء تطبيق مقتضى من  
قبل اهل الخبرة فاعادوا تقريراً يتضمن ان  
الخط البصوم في السند المدعى به هو مطابق  
لخط المدعي عليه البصوم في التوجانيين  
البرزين من المدعي عن مراتب ويركوه عليه  
فالحكم الموجود في السند المدعي هو ختم  
المدعي عليه ولا شبهة فيه ولدى السؤال من  
المدعي عليه عن معاملة التطبيق افاد انه  
وبنها اي القيمة المدعي عندما حكم الحاكم  
لزم تحصيل قيمة السند البالغة ستماية  
وخمسين قرشاً مصرى من المدعي عليه  
ايصال المدعي وفقاً للمادة ١٨١٣ من المجلة  
المجلة التي لاتعلق لها بالحكم ايا ضطه طلب  
التقدير فهو يتضمن ان اهل الخبرة الذينهم  
بغير الخطم لم يحشوا عن الامضاء وان التاريخ  
موجود في السند من عليه الزمن وحكمه  
معلق وانه كان دفع المبلغ المذكور في تلك  
سنة الى المدعي والمدعي لم يعطه وصلاً به وقد  
الب في المحاكمة تخلف المدعي من كونه  
بعض المبلغ المذكور فالحاكم لم يلتفت لذلك  
عليه يطلب التقضى ولدى المذاكرة  
الاجاب بين ان دعوى المدعي عليه طالب  
تقدير الزمان مردودة لانه صرح في  
طلب اقتراضه انه قد مراراً بة عشر سنة  
طلب لاجن عشرة سنة كما يدعى وتبين ان  
المدعي عليه يد اجراء قاعدة التطبيق ادعى  
الى الحاكم بانه ادعى المبلغ المدعي به الى  
المدعي وان ضبط الدعوى لا يتضمن انكاره

الدين فلهاذا كان قوله انه أدى البايغ المدعي  
به الى المدعي دفعا مسجوعا بمحكم المادة ٦٥٨  
من المحلة الجليلية وكان يجب على الحاكم سؤال  
المدعي للمرض عليه عن هذا الدفع حتى اذا  
انكره يوفق الحاكم العاملة لاحكام المادة  
١٦٣٢ من المحلة الجليلية وحيث ان الحاكم لم  
يقض ذلك فقد نقرر بالتفق الراي في  
الجلسة المتعقدة في ٣ رجب سنة ١٣٣٧ وفي  
٣ نيسان ١٩١٩ استنادا على المادة ٤٤ من  
قانون الصالح نقض الحكم المميز المذكور  
واعادة الاوراق لمحلها الانجائي وابقاء  
التلييفات وفقا للمادة ٤٦ من القانون  
المذكور وخرج النقض البالغ سنة قروش  
ونصف بهود على من يظهر في النتيجة الدعوي  
غير محق

\*\*\*

قرار جزائي رقم ٢٠٤  
من التدقيق في الاعلام الجنائي الصادر  
من محكمة استئناف الجزائر في مركز ولاية  
سورية المؤرخ في ١٣ نيسان سنة ١٩١٩  
ونفرعاته وجد يتضمن اعطاء القرار يكون  
المتهم حسين بن ابراهيم مرتكبا بجناية سرقة  
اشياء من دكان المدعي محمد ديب بن محمد  
الحق من محلة العقبة ليللا بهد نقبة جدارها  
بالآلة مخضوصه استنادا على ما جاء بقرعة من  
الاداة والامارات والمحكم بوضعه بالذكور لمدة  
سنة واحدة اعتبارا من تاريخ توقيفه الرابع  
في ٢ جمادى الاولى سنة ١٣٣٧ عملا بالمادة  
الاربعين لانه اكل الثلثة عشر ولم يكمل  
الخامسة عشر من العمر وذلك بعد التذليل

من التدقيق في الاعلام الجنائي الصادر  
من محكمة استئناف الجزائر في مركز ولاية  
سورية المؤرخ في ١٣ نيسان سنة ١٩١٩  
ونفراته وجد يتضمن اعطاء القرار يكون  
المتهم حسين بن ابراهيم مرتكباً جناية سرقة  
اشياء من دكان المدعي محمد ديب بن محمد  
الحق من محلة العقبة لبلدية قبة جدارها  
بالآلة مخضوصه استناداً على ما جاء بهتم من  
الادلة والامارات والحكم بوضعه بالذكور لمدة  
سنة واحدة اعتباراً من تاريخ توقيعه الواقع  
في ٢ جمادى الاولى سنة ١٣٣٧ عملاً بالمادة  
الاربعين لانه اكل الثلثة عشر ولم يكمل  
الخامسة عشر من العمر وذلك بعد التذليل

ثاني الدة الجزائية العينة اساساً وقدرها  
ثلاث سنوات، ينتهي المادة ٢٢٠ من قانون  
الجزاء، واخذة مدة خمسة سنوات تحت نظارة  
الضابطة وادى المذاكرة في الاجابات تبين  
ان الفقرة التي استندت اليها المحكمة، من المادة  
٤٠ من قانون الجزاء نفى بتحويل جزاء  
الكورك الى الحبس فالمحكمة لم تراعى هذه  
الجهة بل حكمت بالترك، بعد تنزيل ماعوه  
مخالف للقانون، ومستلزم النقص لذلك تقرر  
باتفاق الرأي استناداً الى المادة الخاصة من  
قانون اصول المحاكمات الجزائية، في ١٠ شعبان  
سنة ١٣٢٧ و ١٣٢٨ ايارس سنة ١٩١٩ نقض  
الحكم المذكور . . . الاوراق المحلة لتأثيره  
١٠ محجب وزين، ١٠ شعبان سنة ١٣٢٧، ١٠ افرس  
سنة ١٣٢٨، ١٠ يظهر في النتيجة غير مبنى

من محكمة استئناف  
ان الهيئة الانتدابية في سوريا . . . انتمست  
بوجوب قرارها بالرجوع في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٠  
والم ١٢٣ شقيق بن بيجور الاسم من جهة مأواه  
الشيم وجميل بن محمد . . . من جهة المـسان  
بجناية سرقة واما المذكر والمذكران فلا  
يادين فقد منحنا من جانب الرئاسة دولة مختصة  
اليوم ايضا لكي يتبعها القانون . . . المذكر الى  
الحكومة واما المذكران بطريقه المدة المذكورة  
تجزى بما كتبها غلاما . . . بغيره والى . . . من  
الحقوق المدنية بالتدريج ولا يدين لها بذلك اذنة  
دعوى ما ذكرنا تولى قيادة الامم المتحدة اصول  
المذكرات المدة . . . ولكن علم على . . .  
بان بيجور عها . . . ما ذكرنا . . .  
الذين عليها . . . هذا الامر

هذه من الأهل



إن الهيئة الانتخابية في سرورية قدر اتهمت  
بجسب فراها الوروخ في ٢٣ أيارت سنة ١٩٢٠  
ورف ٣١ شبكتين بنجيد. ابو غرن قرية الشوفيات  
القائمة لبنان بمجاعة تشلج وبنا انذكر كان  
ولم يزل لاراً لقد منح من جانب رئاسة الحكومة  
هذه عشرة ايام ايضا لكي يطبع القانون ويحضر  
لجانها واذا لم يحضر خلال هذه المدة فتوليها  
المادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية  
يصير غير مطيع القانون ليستط من الحقوق  
المعدنية وتجري عما حكمه غيابياً وتخير امواله بالانها  
ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يصادر للاعدام  
عليه وكل من علم بعمل وجوده يجبر ان يجبر عنه كما  
وتجبراً ايضا جميع ماموري ضابطة العدلية على القبض  
عليه وتسليمه وبيناك لذلك حرر هذا القرار

ان الهيئة الانتخابية في سوريا قد انتهت  
بحسب قرارها المؤرخ في ٣-٢٠ بران سنة ١٩٢٠  
ورقم ١٧٠٠ بحول من احمد الديكبي من مجلة الميدان  
قبة البيضاء بجدة مرفقة وبما ان المذكور كان ولم  
يؤل لاراً كدفع من جانب رئاسة محكمة استئناف  
جزاء سورية مدة عشرة ايام ايضاً لكي يطبق  
القانون ويحضر جانبها واذا لم يحضر بطرف  
المدة المذكورة ففريقاً للادة ٢٧١ من قانون  
اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير صالح للقانون  
لنقطة من الحقوق الادبية فيجوز محاكمته غيابياً  
وتحقيق امواله بالثأر ولا يحل له اقامة دعوى ما  
بل يباشر الادعاء عليه وكل من علم بعمل الاثمة  
يجوز ان يخبر عنه وعلى جميع ما يورث خاسطة  
العقوبة الحبس عليه وتوقيع ويملك لذلك حرد  
هذا القرار

ان حاكم بزاز بنفريد دوما قد اقامه بحريج  
قبراه المورخ في ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ وولم ١٢  
محمد بن حسن الحسيني واصل في بن محمد البشاري  
من قرية جديدة التركان بجاية قبل. وفي ان  
الذي يورث. فكان ولم يوالا الذين لقد بنوا  
منه حجاب وياحة حمة الانتفال الجارية  
سنة سوريا مئة عشرة ايام ايضا في بلما  
الافان ويحضر الجاهنا واذما يحضر خلال

هذه المدة تتولى لمدة ٣٧١ من قانون  
اصول المحاكمات الجزائية يعتبران غير مطيعين  
للقانون فقط من المفقود المدنية وتجري  
محاكمتهما غيابيا وتعيضا والمحاكمة اياها لا يحق لها اقامة  
دعوى. بل يبادر الادعاء عليها وكل من علم محل  
وجودها يجبر ان يخطر عنها وعلى جميع ما مورى  
ضباط المدنية القبض عليها وتسليمها وبذلك لذلك  
سرع هذه القرار

ان حاكم الجزار المنفرد بدمشق قد انتهى يوم  
قراره المؤرخ في ٢٠ مارت سنة ١٩٦٩ ورم ٦٨  
محمد بن محمود الحوي، من محلة مسجد الاصحاب  
ورسلات بن محمد البغدادي من محلة لابر عاتكة  
ولارس بن محمود الحكمي من محلة الذهبية في العبارة  
نيجابية مسرلة وغصب وبما ان المذكورين كانوا  
ولم يزالوا لابر بن لقد همقوا من جانب وبواسطة محكمة  
الاستئناف الجزائرية في سوريا مسرلة عشرة امام ايضا  
لكي يطعنوا القانون وتقصروا جانيها اذ انهم يقصروا  
خلال هذه المدة لتوفيق القادة ٣٧١ من اصول  
الحكايات الجزائية يصبون غير مطمئن للقانون  
فيستطعون من الحقوق المدنية وتجري محاكمهم غيابيا  
وتحبس اموالهم بالثأر ولا يحقق لافادة دوى ما  
بل يبادر لاثامة الدعوى عليهم وكل من علم يجعل  
وجرم يبرز ان يجر عنهم على جميع ما مورى ضابطة  
العادلة الغضب عليهم وتسلهم وديانا لذلك حور  
هذا القرار

ان حاكم الجزاء المنفرد في سوريا قد اتهم بموجب قراره المؤرخ في ١٣.١٢.٤٢ سنة ١٩١٩ محمد بن عبد الجليل واحمد بن محمود غريب من قرية زاكه بجنابة قتل وبما ان المذكورين كانوا ولم يزالا فارين قدسمنحا من جانب رياسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام ايضا لكي يطعيا القانون ويحضروا لالتها وانما لم يحضرا خلال هذه المدة ٣٠ يوما للاداة ٢٧١.

قانون اصول المحاكمات الجزائية يستعمل في  
مطابقين القانون فيسقطان الموقوف الدنية  
وتجري محاكمهما غياباً وتعجز اموالهما بانثنا  
ولا يبق للمرافعة دعوى ما بل يبادر الادعاء  
عليهما وكل من علم بحل وجردهما يجبر ان  
يخبر عنهما كما وتجبر ايضاً جميع ما أورد  
ضابطة العدلية القبض عليها وتسليمها بانثنا  
لذلك حرر هذا القرار

ان حاكم الجزء المتفرّد في حاصيانه  
اتهم بموجب قراره المورّخ في ١٣ تشرين اول  
سنة ١٩٩١ و رقم ٧ عزت بن عباس حوله  
من قرية بعقلين تابعة قضاء الشوف بتهمة  
قتل وبما ان المذكور كان ولم يزل فاراً فقد  
منع من جانب رئاسة محكمة الاستئناف  
الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام ايضاً لكي  
يطيع القانون ويحضر لجانبها واذا لم يحضر  
خلال هذه المدة فتوقفت لمدة ٢٧ في  
قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير  
مطيع للقانون فيسقط من الحقوق الدنيا  
وتجري محاكمته غيابياً وتجز امواله بالنالما  
ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يبادر لادائه  
عليه وكل من علم بمحل وجوده يجب ان يخطر عنه  
بالقبض كما وتجبر ايضاً جميع ضابطة الدلكة  
عليه وتسليمه و بياناً لذلك خورر هذا القرار

بموجب قرارها المؤرخ في ٢١ مايس سنة ١٢٠٤  
وزقم ١٣٤ طابع بن يوسف الاحمدية بن قربة  
شاهدة تامة قضاء الشك في بحابة قتل ومان

الذكور كان ولم يزل فاراً فقد منح من جانب  
رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في  
سوريا مهلة عشرة أيام ايضاً اعتباراً من  
تاريخه لكي يطلع القانون ويحضر لجانبها  
وانا لم اتم خلال هذه المدة تفويضاً للادة  
٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية  
بشتر غير مطيع للقانون فيسقط من الحقوق  
الدنية وتجري محاكمته غياباً وتحجز امواله  
بالشأن ولا يحق له اقامة دعوى مابل يبادر  
للادعاء عليه وكل من علم بعمل وجوده  
يجوز ان يخبر عنه وعلى جميع مأموري ضابطة  
الدولة القبض عليه وتسليمه وبينا انك  
محر هذا القرار

ان حاكم المفرد قضاء التبك قد اتهم بموجب قراره المؤرخ في ٧ تموز سنة ١٩٢٠  
بأنه يهود تامة التبك بجناية قتل وبما ان  
الذكور كان ولم يزل فاراً فقد منح  
من جانب رياسة محكمة الاستئناف  
الجرائية في سوريا مهلة عشرة ايام ايضاً  
لذلك لكي يطبع القانون ويحضر لجانبها  
الاعمال بات خلال هذه المدة فترقياً للمادة  
٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية  
باعتبار غير مطبق القانون فيسقط من الحقوق  
التي لا يجرى محاكمته غياباً وتجب انواله  
لثباتها ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يبادر  
للاذلاء عليه وكل من علم بعمل وجروده يحبر  
ان يعتبر عنه وتجبر ايضاً جميع مأموري ضابطة  
العدلية النقبض عليه وتسليمه وبياناً لذلك  
مر هذا الاعلان

ان حاكم الجزاء النفرد الشانم قد اتهم  
بوجوب قراره المورخ في ١٥ تموز سنة ١٩٢٠  
ورقم ١١٥ احد بن محمد علي بكري. الاروفه في  
ساكن بجان ابو سليم. الوق الحيل متهتم حال  
مجنانية سرقة. وبما ان المذكور كان ولم يزل  
فارا قد منج من جانب رياسته محكمة  
الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام  
ايضا لكي يطعن القانون ويمضر لجانبها واذا  
لم يأت خلال هذه المدة فتوقفا للاداة  
٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية  
يمتبر غير مطيع للقانون فيسقط من الحقوق  
المدنية وتجري محاكمته غيابيا وتجزر امواله  
بائناتها ولا يحق له اقامة دعوى مايل يبادر  
للا دعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده ييجر  
ان يخبر عنه كما وتجبر ايضا جميع اموري ضابطة  
الدلية بالقبض عليه وتسليمه. وبينا انك لذلك  
حرر هذا القرار

ان هيئة التمامية سورية قد اتممت بموجب  
قانون المؤرخ في ٢٦ حزيران سنة ١٩٢٥  
رقم ٢٠ محمد بن حسن المماري وولده سعيد  
من قرية سبأ بجاية شرقه وما ان المذكورين  
كانا ولم يزالا فارعين فقد منحنا من جانب  
رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في  
سوريا بملة عشرة ايام ايضا لكي يطعما  
القانون ويحضرنا لجانها واذا لم يحضرا  
خلال هذه المدة فتزويقا للمادة ٣٧١  
من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبران  
غير مطمئنين للقانون فيسقطا من الموقوف  
التي تدرج بها كذا هاءا ونحجز اموالهما

بانتشارها لا يحق لها ان اذمة دوى ما بل يبادر  
للاذعاء عليه ، كل من علم بجهل وجودهما يجبر  
ان يجبر عنها كما يجبر ايضا جميع ما موري  
ضابطه المدلية على القبض عليها وتسليمها  
وبينا انك لا تترك حرر هذا القرار

[illegible]

ان الهيئة الاجامانية بدشوق قد تجمعت  
بوجوب زيارته المزمع في ١٦ مارس سنة ١٩٠٠  
ورقم ١٩ يوسف بن اسر ابراهيم من قرية  
المليح بجناية تشليخ وبما ان الملاءم ذكر كلا الم  
بزل فارة قد نفع من جانب رئاسة محكمة  
الاختصاص الجزائية في سوريا سوله هندرية

هذه امة الاصل